

Distr.: Limited
23 May 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



لجنة استخدام الفضاء الخارجي

في الأغراض السلمية

فيينا، ١١-٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني

باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في

الأغراض السلمية (اليونيسيس الثالث)

مساهمة أفرقة العمل في التقرير الذي ستقدمه لجنة استخدام الفضاء
الخارجي في الأغراض السلمية إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة
والخمسين، لكي تستعرض الجمعية تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة
الثالث المعني باستكشاف الفضاء واستخدامه في الأغراض السلمية
(اليونيسيس الثالث)

مذكرة من الأمانة

١- واصلت اللجنة العلمية والتقنية، التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض
السلمية، في دورتها الأربعين، من خلال فريقها العامل الجامع، النظر في تنفيذ توصيات مؤتمر
الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية
(اليونيسيس الثالث). وقدمت أفرقة العمل الأحد عشر، التي أنشأتها لجنة استخدام الفضاء



الخارجي في الأغراض السلمية في دورتها الخامسة والأربعين،^(١) تقاريرها إلى الفريق العامل الجامع عن الأعمال التي قامت بها حتى هذا التاريخ.

٢- ونوهت اللجنة الفرعية العلمية والتقنية مع التقدير بالجهود التي يبذلها رؤساء وأعضاء أفرقة العمل الـ ١١ في تحقيق تقدم في تنفيذ توصيات اليونسيسيس الثالث التي يتولون مسؤولياتها. ولاحظت اللجنة الفرعية بارتياح التقدم الكبير الذي أحرزه كثير من تلك الأفرقة (A/AC.105/804، الفقرة ٦٣).

٣- ورحبت اللجنة الفرعية العلمية والتقنية بقيام لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، في دورتها الخامسة والأربعين، بإنشاء فريق عامل ليعد تقريرا للجنة يقدم إلى الجمعية العامة لكي تقوم الجمعية، في دورتها التاسعة والخمسين، عام ٢٠٠٤، باستعراض وتقييم تنفيذ توصيات اليونسيسيس الثالث (A/AC.105/804، الفقرة ٦٧). ولوحظ أن تقرير الفريق العامل يتضمن قائمة بمصادر معلومات ينبغي أخذها بعين الاعتبار لدى إعداد التقرير، كما يتضمن مشروع مخطط أولي استرشادي للتقرير.^(٢) وتشمل مصادر المعلومات توصيات أفرقة العمل وتقاريرها.

٤- وفيما يتعلق بتقارير وتوصيات أفرقة العمل التي سينظر في إدماجها في التقرير الذي سيُقدم إلى الجمعية العامة، اتفق الفريق العامل الجامع على تعميم نموذج جدولي على رؤساء أفرقة العمل. واتفق الفريق العامل الجامع على أنه ينبغي لأفرقة العمل، وخصوصا تلك التي من المقرر أن تنهي عملها في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أن تستوفي النموذج الأولي وتقدمه بحلول مطلع أيار/مايو ٢٠٠٣، لكي تنظر فيه اللجنة في دورتها السادسة والأربعين (A/AC.105/804، المرفق الثاني، الفقرة ١٥ والتذييل الأول).

٥- وتتضمن مرفقات الأول - الحادي عشر لهذه الوثيقة المساهمات المقدمة من أفرقة العمل الأحد عشر التي أنشأتها اللجنة في دورتها الخامسة والأربعين، عام ٢٠٠١.

٦- وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣، كان فريق العمل المعني بالتنمية المستدامة، المكلف بتنفيذ توصية اليونسيسيس الثالث رقم ١١، وفريق العمل المعني بمصادر التمويل المبتكرة، المكلف بتنفيذ توصية اليونسيسيس الثالث رقم ٣٢، قد أنجزا عملهما وفقا لخطتي العمل اللتين قدماههما إلى اللجنة العملية والتقنية في دورتها التاسعة والثلاثين. وقد قدم التقرير النهائي لفريق العمل المعني بالتنمية المستدامة (A/AC.105/C.1/L.264) إلى اللجنة الفرعية في دورتها الأربعين. أما التقرير النهائي لفريق العمل المعني بموارد التمويل المبتكرة (A/AC.105/L.246) فسيعرض على اللجنة في دورتها السادسة والأربعين.

٧- وسينظر الفريق العامل التابع للجنة في المساهمة الواردة في النماذج الجدولية التي استوفتها أفرقة العمل الأحد عشر، لدى اعداد تقرير اللجنة إلى الجمعية العامة، المشار اليه في الفقرة ٣ أعلاه، وخصوصا لدى استعراض التقدم الذي أحرزته أفرقة العمل، واستبانة الثغرات في تنفيذ توصيات اليونيسيس الثالث، والنظر في الخطوات المقبلة. واذ تحرز أفرقة العمل مزيدا من التقدم في أعمالها، وتعد تقاريرها النهائية لتقديمها للجنة الفرعية العلمية والتقنية في دورتها الحادية والأربعين، عام ٢٠٠٤، يتوقع أن يجرى تهذيب وتنقيح المساهمات الواردة في النماذج الجدولية، حسب الضرورة والاقتضاء. وستنظر اللجنة الفرعية في أي تنقيحات للنماذج الجدولية وأي مساهمات إضافية تقدمها أفرقة العمل، أثناء دورتها الحادية والأربعين، عندما تضع اللجنة الفرعية الصيغة النهائية لمساهماتها في التقرير الذي سيقدم إلى الجمعية العامة.

٨- ويدل فحص المعلومات التي قدمتها أفرقة العمل الأحد عشر على أن معظمها قد أكمل استعراضه الحالة الراهنة للمسائل ذات الصلة بتوصيات اليونيسيس الثالث التي هي مسؤولة عنها. وتستند استنتاجات بعض أفرقة العمل إلى نتائج دراسات استقصائية شاملة أجرتها في أوساط الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات ذات الأنشطة المتصلة بالفضاء. وبعض هذه الاستنتاجات يتطلب مزيدا من العمل مثل تحديد إجراءات معينة وملموسة لازمة لتنفيذ التوصيات، واستبانة الكيانات التي ستضطلع بتلك الإجراءات، واقتراح أطر زمنية لها.

٩- وقد وافقت الجمعية العامة في قرارها ١١٦/٥٧، المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، على أن تقدم الدول الأعضاء دعما كاملا إلى أفرقة العمل لدى الاضطلاع بأعمالها. بيد أن بعض أفرقة العمل ذكر أن المساهمات المحدودة المقدمة من أعضائها تمثل عقبات تعوق عملها. ومع دخول أفرقة العمل في المرحلة الهامة المتعلقة باستبانة الإجراءات التي ينبغي الاضطلاع بها لتنفيذ التوصيات التي هي مسؤولة عنها، ربما تود اللجنة أن تدعو جميع أعضاء أفرقة العمل وكذلك الدول الأعضاء الأخرى، إلى تقديم دعم كامل.

الحواشي

(1) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٢٠ والتصويب (A/56/20) و Corr.1، الفقرتان ٥٠ و ٥٥.

(٢) المرجع نفسه، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ٢٠ (A/57/20)، المرفق الأول.

المرفق الأول

المساهمة المقدمة من فريق العمل المعني باستراتيجية الرصد البيئي

رقم فريق العمل:	١	الرؤساء: ك. برفيز تاريخي (جمهورية ايران الاسلامية)، عبد الرحيم لولو، (الجمهورية العربية السورية)، أ. موفليانف (الاتحاد الروسي)
		الأمانة: جمهورية ايران الاسلامية
١- العضوية:		(أ) البلدان: الاتحاد الروسي، الأرحنتين أستراليا، ايران (جمهورية - الاسلامية)، ايطاليا، باكستان، البرتغال، بيلاروس، الجمهورية العربية السورية، الصين، العراق، فرنسا، الفلبين، كازاخستان، لبنان، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، منغوليا، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان؛
		(ب) المؤسسات: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ^(١) وكالة الفضاء الأوروبية، الجمعية الدولية للمسح التصويري والاستشعار عن بعد، المجلس الاستشاري لجيل الفضاء، مرصد مانيلا.
٢- بيان وجيز للمهمة:		(أ) دراسة احتياجات ومتطلبات استخدام البيئة وحمايتها من خلال طرائق رصد محسنة توافق عليها البلدان والمؤسسات المختلفة؛
		(ب) وضع استراتيجية عالمية شاملة للرصد البيئي من أجل القيام بعمليات رصد طويلة الأمد تستند إلى القدرات الفضائية والأرضية الموجودة.
٣- الاستنتاجات:		(أ) من أجل تنفيذ استراتيجية شاملة للرصد البيئي، ينبغي تبادل البيانات المتاحة والمنتجة بين البلدان والمؤسسات لتحسين الكفاءة والاقتصاد؛
		(ب) يمكن للبلدان المتقدمة النمو أن تدعم وضع الاستراتيجية تقنيا، بينما يمكن للبلدان النامية أن توفر البيانات والمعلومات الميدانية والأرضية؛
		(ج) ينبغي أن تعزز الشراكة بين المؤسسات الوطنية والاقليمية والدولية ذات الصلة، وأن تبني القدرات اللازمة.

٤ - توصيات بشأن تدابير أخرى:
(أ) زيادة التعاون التقني والعلمي؛
(ب) تعزيز المعارف وتبادل الخبرات بين الدول والمؤسسات؛
(ج) وضع سياسات تؤدي إلى التنمية البيئية المستدامة؛
(د) ارساء استراتيجيات الرصد البيئي في خطط العمل الإنمائية والبيئية الوطنية الحالية، وكذلك في استراتيجيات التنمية الريفية.
٥ - أعمال التنفيذ التي بدأت بالفعل:
(أ) أعد استبيان بشأن قدرات وإمكانات الدول والمؤسسات الأعضاء في مجال مراقبة البيئة ورصدها، ووزع على أعضاء فريق العمل؛
(ب) بذل فريق العمل جهوداً لتوسيع وتطوير أنشطته ونطاق عمله بقبول أعضاء جدد، مثل الجمعية المعنية بسلامة المنظومات الإيكولوجية المائية وإدارتها.
٦ - بيان معوقات التنفيذ:
محدودية اسهام أعضاء فريق العمل في أعماله.
٧ - المنافع التي تتأتى من التنفيذ:
(أ) ضمان الاستخدام المستدام للمنظومات الإيكولوجية؛
(ب) تشجيع التعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي بشأن المسائل البيئية البالغة الأهمية.
٨ - التقدم الذي أحرزه فريق العمل:
(أ) عقد فريق العمل ثلاثة اجتماعات في فيينا أثناء دورتي لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية واللجنة الفرعية العلمية والتقنية التابعة لها؛
(ب) يقوم فريق العمل حالياً بجمع معلومات شاملة عن استراتيجية الرصد البيئي يقدمها أعضاؤه.

(أ) سيجري الاتصال بها عن طريق مكتب شؤون الفضاء الخارجي، التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة.

المرفق الثاني

المساهمة المقدمة من فريق العمل المعني بإدارة الموارد الطبيعية

رقم فريق العمل:	٢	الرئيس: ف. جايارامان (الهند)
		الأمانة: (تحدد فيما بعد)
١ - العضوية:		
(أ)		البلدان: الاتحاد الروسي، أذربيجان، أستراليا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، شيلي، الصين، العراق، فرنسا، الفلبين، كازاخستان، كندا، لبنان، المغرب، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، منغوليا، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان؛
(ب)		المؤسسات: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ^(١) المجلس الاستشاري لجليل الفضاء، مرصد مانيلا، الجمعية الفلكية الفلبينية.
٢ - بيان وجيز للمهمة:		
		تدعم الموارد الطبيعية مصادر رزق الغالبية العظمى من السكان في البلدان النامية. وقد وفرت الأهداف الإنمائية للألفية (A/56/326، الباب الثالث) ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إطارا لإدارة الموارد الطبيعية من خلال نهج المنظومة الإيكولوجية ومشاركة المجتمع المحلي، والادارة البيئية الرشيدة. ويوائم تقرير فريق العمل توصيات اليونسيس الثالث بشأن إدارة الموارد الطبيعية وفقا لمنظورات الأهداف الإنمائية للألفية ومؤتمر القمة العالمي.
٣ - الاستنتاجات:		
(أ)		خلال السنوات الأخيرة، أخذت تكنولوجيات رصد الأرض (الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية والنمذجة) تستخدم روتينيا لوضعها ضمن سياق نهج المنظومة الإيكولوجية من أجل صوغ السياسات وتخطيطها، وإيجاد التدخلات وآليات التنفيذ المناسبة، وتقديم الدعم المباشر إلى القاعدة التي تركز عليها مصادر رزق صائدي الأسماك والمزارعين الفقراء؛

(ب) إن تشجيع التشغيل الواسع النطاق لتكنولوجيات رصد الأرض من جانب الحكومات وهيئات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وعلى صعيدي المجتمع المحلي وأصحاب المصلحة ذو أهمية كبيرة. بيد أنه يلزم إدراك المعلومات اللازمة على وجه الدقة لكي تكون هذه المعلومات مفيدة على جميع المستويات. ويجب أن يشارك في استخدام تكنولوجيات رصد الأرض جميع أصحاب المصلحة، ليصبح ذا طابع تشاركي. ومن السبل الممكنة لجمع كل أصحاب المصلحة معا إقامة مشاريع استرشادية أو إيضاحية. ومن المرجح أن تحظى نتائج مشروع من هذا القبيل بقدر أكبر من القبول إذا اتبع نهج "الانطلاق من القاعدة". فمشاركة المنظمات غير الحكومية تساعد في إدراج شواغل القواعد الشعبية. وينطوي استخدام تكنولوجيات رصد الأرض كدعم معلوماتي للإدارة البيئية الرشيدة ومن أجل تنفيذ البروتوكولات والاتفاقيات الدولية على بشائر كبيرة، وقد ثبت نجاحه بالفعل في بعض البلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛

(ج) يتطلب استخدام تكنولوجيات رصد الأرض قدرا كبيرا من الخبرة الفنية، كما يتطلب آليات مؤسسية لإيصال الخدمات والنواتج إلى المستعملين النهائيين. ويمثل التدريب المتخصص والشراكة المؤسسية عنصرتين هامتين من آليات بناء القدرات. ونظرا للحاجة الملحة إلى التدريب المتخصص في استخدام تطبيقات رصد الأرض في إدارة الموارد الطبيعية، فمن المهم ترويج فرص التدريب المتخصص ونشر الممارسات الفضلى من خلال أنشطة بناء القدرات.

٤ - توصيات بشأن تدابير أخرى:

(أ) يعد استخدام تكنولوجيات رصد الأرض في إدارة الموارد الطبيعية أمرا هاما لنجاح اليونيسبيس الثالث وكذلك لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ويمكن لمكتب شؤون الفضاء الخارجي، التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، أن يقوم بدور العنصر الحفاز في تشجيع الاستعمال الروتيني لتكنولوجيات رصد الأرض في بناء قاعدة الموارد الطبيعية والدفاع عنها - وخصوصا في الإطار الذي اقترحه مؤتمر القمة العالمي. ويمثل المكتب منطلقا مثاليا لترويج هذه الفكرة من خلال الدعاية للسياسات التمكينية وسط الدول الأعضاء. وهذا من شأنه أن يتيح القيام بمشاريع تجريبية لإثبات صحة الفكرة تستهدف أصحاب المصلحة وانشاء إطار للتعاون الدولي على ترويج الاستعمال الروتيني لتكنولوجيات رصد الأرض؛

(ب) من المهم وضع خلاصة وافية تسلط الضوء على الممارسات الفضلى في استخدام تطبيقات رصد الأرض لأغراض إدارة الموارد الطبيعية، وفقا لتوصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وبتحليل التجارب والدروس المستفادة بالاستناد إلى قصص النجاح التي تجمع من مختلف أنحاء العالم - التي تمثل تنوع السياقات والتطبيقات - ستقدم الخلاصة الوافية آراء متبصرة بشأن مختلف المسائل العملية، وستبين منافع استخدام تكنولوجيات رصد الأرض لأصحاب المصلحة. ويمكن لفريق العمل أن يتولى هذه المهمة في أقرب وقت ممكن؛

<p>(ج) يتطلب استخدام تطبيقات رصد الأرض في قطاع الموارد الطبيعية نمجا متعدد الجوانب، اذ يشمل تكنولوجيات خاصة بقواعد البيانات، وأطرا للنمذجة، ومواضيع متعددة، ووضع نظام لدعم اتخاذ القرارات. وهذا الطابع المتعدد الجوانب لتطبيقات رصد الأرض يتطلب تدريبا مركزا ومتخصصا، يراعي الرؤى الجديدة المنبثقة عن توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ويمكن لمكتب شؤون الفضاء الخارجي أن يأخذ زمام المبادرة لتنظيم دورات تدريبية متخصصة، تستفيد من الخبرة الفنية والبنية التحتية المتاحة في المراكز الإقليمية لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء التي أنشئت في مختلف أنحاء العالم.</p>
<p>٥- أعمال التنفيذ التي بدأت بالفعل:</p>
<p>(أ) يقوم المجلس الاستشاري لجليل الفضاء باستعراض تقرير فريق العمل الذي قدم إلى اللجنة الفرعية العلمية والتقنية في دورتها الأربعين (A/AC.105/C.1/2003/CRP.5)؛</p>
<p>(ب) يشرع فريق العمل في عملية إعداد الخلاصة الوافية، التي تمثل توثيقا للممارسات الفضلى.</p>
<p>٦- بيان معوقات التنفيذ:</p>
<p>كان لمحدودية مساهمات أعضاء فريق العمل، بشأن قصص النجاح والدروس المستفادة، وآراء الخبراء، التي تجسد تنوع السياقات وتطبيقات رصد الأرض، بشأن هذا الموضوع، دور في اعاققة وضع الصيغة النهائية لتقرير فريق العمل. ولذلك، لا يمكن للتقرير في شكله الحالي أن يوثق آراء وحكمة جميع أعضاء فريق العمل.</p>
<p>٧- المنافع التي تتأتى من التنفيذ:</p>
<p>(أ) وفقا لتوصيات اليونسبيس الثالث، سيؤدي تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير فريق العمل إلى حشد الرأي العام لصالح استخدام تكنولوجيات رصد الأرض في إدارة الموارد الطبيعية، خصوصا في البلدان النامية؛</p> <p>(ب) من شأن ادماج تطبيقات رصد الأرض في إدارة الموارد الطبيعية أن يعزز الجهود الجارية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، فضلا عن دعم اتخاذ القرارات من جانب الحكومات وأصحاب المصلحة في كل أنحاء العالم بشأن إدارة الموارد الطبيعية.</p>
<p>٨- التقدم الذي أحرزه فريق العمل:</p>
<p>تمت اتصال بين فريق العمل والمجلس الاستشاري لجليل الفضاء بشأن مناسبة تقرير فريق العمل، مع أخذ استنتاجات أفرقة العمل الأخرى بعين الاعتبار.</p> <p>ويبذل فريق العمل جهودا لاعداد خلاصة وافية، توثق الممارسات الفضلى المستقاة من مختلف أنحاء العالم في مجال ادارة الموارد الطبيعية.</p>

(أ) سيجري الاتصال بها عن طريق مكتب شؤون الفضاء الخارجي، التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة.

المساهمة المقدمة من فريق العمل المعني بالتنبؤ بالطقس والمناخ

رقم فريق العمل: ٤	الرئيسان: ف. د. شانتوش (البرتغال)، د. هينسمان (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية) الأمانة: أ. أوتونيش (البرتغال)
١ - العضوية:	(أ) البلدان: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، أستراليا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، تركيا، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، الصين، العراق، الفلبين، كازاخستان، كندا، كوبا، لبنان، المملكة العربية السعودية، نيجيريا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان؛ (ب) المؤسسات: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ^(١) المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، مرصد مانيلا، الجمعية الفلكية الفلبينية.
٢ - بيان وجيز للمهمة:	مواجهة التحديات العالمية المتعلقة بتحسين التنبؤ بالطقس والمناخ من خلال تعاون دولي موسع في ميدان التطبيقات الساتلية للأرصاد الجوية.
٣ - الاستنتاجات:	(أ) ان الخطط الموجودة داخل منظومة الأمم المتحدة، وخصوصا عملية التخطيط الخاصة بالمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، تتناول بصفة مباشرة الأنشطة اللازمة لتحسين التنبؤ بالطقس والمناخ من خلال تعاون دولي موسع في ميدان تطبيقات سواتل الأرصاد الجوية. (ب) اتفق فريق العمل على أن تضمن الآليات الموجودة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها توفر وسيلة فعالة للتعاون الدولي لتحقيق الغايات التي وردت في عملية التخطيط الخاصة بالمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.
٤ - توصيات بشأن تدابير أخرى:	(أ) تعزيز الدعم المقدم من الدول الأعضاء إلى دوائر الخدمات الوطنية الخاصة بالأرصاد الجوية والهيدرولوجية في تنفيذ الخطة الطويلة الأمد للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بما في ذلك توفير الموارد المالية اللازمة. (ب) دعم المؤسسات الوطنية والدولية التي توفر النظم الفضائية (النظم العملية وكذلك نظم البحث والتطوير) والتي تسعى لاستيفاء متطلبات الرصد الخاصة بالمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

٥- أعمال التنفيذ التي بدأت بالفعل:

ان نظام الرصد الفضائي الحالي كاف لتقديم البيانات والنواتج والخدمات اللازمة لتلبية احتياجات التنبؤ بالطقس والمناخ الحالية، كما ان الرؤية الحالية للنظام المستقبلي تستجيب للاحتياجات المتزايدة في مجال التنبؤ بالطقس والمناخ. وتُخص بالذكر في هذا الصدد هيتان دوليتان هما فريق التنسيق المعني بسواتل الأرصاد الجوية واللجنة المعنية بسواتل رصد الأرض (سيوس). وقد بدأ فريق التنسيق كفريق غير رسمي في عام ١٩٧٢، للتنسيق فيما بين مقدمي خدمات السواتل لأول نظام عالمي في المدار الثابت حول الأرض. وكان الأعضاء المؤسسون هم المؤسسة الأوروبية لبحوث الفضاء (إيسرو) والإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي (نوا) التابعة للولايات المتحدة الأمريكية والوكالة اليابانية للأرصاد الجوية. وفي عام ٢٠٠٢، أصبحت وكالات الفضاء المعنية بالتطوير والبحث والتي تسهم في العنصر الفضائي من نظم الرصد العالمية أعضاء في فريق التنسيق. وأنشئت سيوس في عام ١٩٨٤ نتيجة لتوصيات من مؤتمر القمة الاقتصادي لمجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع. وهي تمثل بؤرة التنسيق الدولي لأنشطة رصد الأرض المتعلقة بالفضاء فيما بين وكالات الفضاء. وتشجع سيوس التكامل والتوافق بين نظم رصد الأرض التجريبية والعملياتية المحمولة في الفضاء من خلال التنسيق في تخطيط البعثات وتشجيع الوصول الكامل إلى البيانات بدون تمييز، ووضع معايير للنواتج، وتطوير نواتج بيانات وخدمات وتطبيقات تتسم بالتوافق.

٦- بيان معوقات التنفيذ:

(لم تذكر أي معوقات)

٧- المنافع التي تتأتى من التنفيذ:

إن توسيع نطاق التنبؤ بالطقس والمناخ على نحو موثوق وتقدير أسباب تغير النظام الأرضي ومساره على المدى الطويل يشكّلان إنجازين رئيسيين للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمنظمات الشريكة لها وينطويان على قيمة واضحة للبشرية. بيد أنهما فتحا الطريق أيضا أمام طائفة أوسع من الاحتمالات في المستقبل. إن الخسائر السنوية بسبب الكوارث الطبيعية، ومعظمها تتعلق بالطقس، تتجاوز في المتوسط فقدان ٥٠.٠٠٠ نفس وعشرات البلايين من الدولارات. ويدل بعض الأنشطة البحثية على أن تغير المناخ على المدى الطويل سيؤثر على توزيع وكثافة وحدة الأحداث المتعلقة بالطقس. ويمكن للقرارات السنوية بشأن إنتاج الأغذية والألياف، والاستثمارات المتعددة السنوات في تطوير البيئات التحتية، وإدارة موارد المياه العذبة، كأمثلة قليلة للمسائل الاجتماعية-الاقتصادية المعاصرة، أن تستفيد فائدة كبيرة من خدمات ومنتجات موسعة وموثوق بها، مثل:

- (أ) الإنذار بأحوال طقسية وشيكة شديدة التدمير قبل قدومها بـ ٣٠ دقيقة: على سبيل المثال، من المعروف أن التنبؤ بالأعاصير الدوامية قبل قدومها بـ ١٠ دقائق أمر صعب ولكنه ضروري في المناطق المعرضة للخطر؛
- (ب) التنبؤ بمسار الأعاصير قبل قدومها بـ ٥ أيام وبهامش خطأ قدره +/− ٣٠ كيلومترا: لتقليل عدد الإنذارات الخاطئة الناجمة عن التوقعات الحالية. يمكن قدوم الإعصار إلى اليابسة، والتي يبلغ هامش الخطأ فيها ٤٠٠ كيلومتر لمدة ٣ أيام؛
- (ج) التنبؤ بالطقس لمدة ١٠-١٤ يوما: يمكن للقياسات الجديدة، خصوصا قياسات الرياح في الغلاف الجوي السفلي، والتطورات الكبيرة في قدرات النمذجة أن تعطي دفعة للتنبؤ بالطقس على المدين القريب والمتوسط ليتجاوز حدوده الحالية؛
- (د) معدل الأمطار الإقليمية لمدة ١٢ شهرا: تشير الجهود القريبة العهد في نمذجة دورة المياه العالمية إلى إمكانية تحديد اسقطات دورة المياه لأقاليم معينة من رصد دورة المياه على نطاق العالم؛
- (هـ) التنبؤ بظاهرة النينو لمدة ١٥-٢٠ شهرا: بين استقراء حالي ظاهرة النينو الأخيرتين أن ذلك ممكن باستخدام قدرات نظام مناسب للرصد الفضائي والمختبري مقترنة بجهود نمذجة مركزة؛
- (و) التنبؤات بالمناخ لمدة ١٠ سنوات: يعتبر التنبؤ بالمناخ على مدى عشر سنوات ممكنا نظريا بتوسيع نطاق النظم البحثية المستخدمة حاليا لتشمل النظم التشغيلية المقبلة.

٨- التقدم الذي أحرزه فريق العمل:

نظم فريق العمل منذ تشكيله عدة حلقات عمل واجتماعات شملت تلك التي نظمت أثناء دورتي لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية واللجنة الفرعية العلمية والتقنية التابعة لها. وقد اكتمل استعراض فريق العمل وسيزيد تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه تحسين التنبؤ بالطقس والمناخ من خلال تعاون دولي موسع في ميدان تطبيقات سواتل الأرصاد الجوية.

(أ) سيجري الاتصال بما عن طريق مكتب شؤون الفضاء الخارجي، التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة.

المرفق الرابع

المساهمة المقدمة من فريق العمل المعني بالصحة العامة

رقم فريق العمل: ٦	الرئيس: ج. هاميلتون (كندا)
الأمانة: (تحدد فيما بعد)	
١ - العضوية:	
(أ) البلدان: أذربيجان، الأرجنتين، أستراليا، أكوادور، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، تركيا، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، سلوفاكيا، الصين، العراق، الفلبين، كازاخستان، كندا، كوبا، نيجيريا، لبنان، المملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية؛	
(ب) المؤسسات: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، منظمة الصحة العالمية، ^(١) المجلس الاستشاري لجيل الفضاء، مرصد مانيلا، الجمعية الفلكية الفلبينية.	
٢ - بيان وجيز للمهمة:	
تحسين خدمات الصحة العامة بتوسيع وتنسيق خدمات التطبيب عن بعد الفضائية.	
٣ - الاستنتاجات:	
(أ) هناك حاجة مشروعة إلى خدمات التطبيب عن بعد الفضائية، سواء في البلدان الأعضاء في مجموعة الثمانية أو في البلدان الأقل نمواً؛	
(ب) إضافة إلى التطبيب عن بعد، للتكنولوجيات الفضائية تطبيقات أخرى لتحسين الصحة العامة، مثل: '١' استبانة ورصد الظروف التي تساعد على نشوء أمراض معينة؛ '٢' إجراء استقصاءات على الصعيد الوطني لاستبانة ورصد انتشار الأمراض المعدية؛ '٣' حفظ بيانات عن الممارسات الطبية الفضلى، ونشر تلك المعلومات على الصعيد العالمي؛ '٤' استخدام تكنولوجيات الفضاء في التثقيف المستمر لعامة الناس والأخصائيين الطبيين؛	
(ج) ان استخدامات تكنولوجيات الفضاء المذكورة أعلاه تنطبق تحديدا على رصد الكوارث وتخفيفها إضافة إلى تحسين الصحة العامة.	
٤ - توصيات بشأن تدابير أخرى:	
(أ) انشاء أمانة؛	

<p>(ب) تحديد الموارد لإنجاز المهمة حسبما هو مذكور أعلاه ولإيصال النواتج وفقا لخطة عمل فريق العمل، أي بتنظيم مؤتمر ترعاه الأمم المتحدة لأخصائيي التطبيب عن بعد، وانشاء شبكة دولية لتدبر الأمراض؛ وإعداد تقرير عن حالة وإمكانات التطبيب عن بعد على نطاق العالم.</p>
<p>٥- أعمال التنفيذ التي بدأت بالفعل: أجريت مباحثات أولية مع المجلس الاستشاري لجيل الفضاء بشأن امكانية توليه توفير خدمات الأمانة؛ واقترحت بلغاريا امكانية عقد مؤتمر بشأن التطبيب عن بعد، بالاقتران مع معرض تجاري لأجهزة التطبيب عن بعد والرعاية المنزلية عن بعد، يعتمزم تنظيمه في لكسمبرغ في نيسان/أبريل ٢٠٠٤.</p>
<p>٦- بيان معوقات التنفيذ: عدم القدرة على ايجاد موارد كافية، والمعوق الرئيسي هو الافتقار للتمويل.</p>
<p>٧- المنافع التي تتأتى من التنفيذ:</p>
<p>(أ) التحسين الشامل لرفاه الناس في كل أنحاء العالم؛</p>
<p>(ب) تحسين رصد الأمراض وتدبرها على الصعيدين الوطني والعالمي؛</p>
<p>(ج) تحسين فرص التعليم لعامة الناس وللأخصائيين الطبيين؛</p>
<p>(د) المساعدة على رصد وتخفيف الأمراض الطبيعية والبشرية المصدر.</p>
<p>٨- التقدم الذي أحرزه فريق العمل: (لم تقدم أي معلومات)</p>

(أ) لغرض تلقي المعلومات فقط.

المرفق الخامس

المساهمة المقدمة من فريق العمل المعني بإدارة الكوارث

<p>رقم فريق العمل: ٧ الرؤساء: لي تشوانرونغ (الصين)، ج. بريتون (فرنسا)، س. باراشار (كندا)</p> <p>الأمانة: الصين، فرنسا، كندا</p>
<p>١ - العضوية:</p> <p>(أ) البلدان: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، أستراليا، أكوادور، ألمانيا، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الاسلامية)، ايطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، السنغال، شيلي، الصين، فرنسا، الفلبين، فنلندا، كازاخستان، كندا، كوبا، كولومبيا، لبنان، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، الهند، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان؛</p> <p>(ب) المؤسسات: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة الصحة العالمية،^(١) وكالة الفضاء الأوروبية، الرابطة الأوروبية للسنة الدولية للفضاء، المجلس الاستشاري لجيل الفضاء، مرصد مانيلا، الجمعية الفلكية الفلبينية.</p>
<p>٢ - بيان وجيز للمهمة:</p> <p>مهمة فريق العمل هي دراسة تنفيذ نظام عالمي متكامل، وخصوصا من خلال التعاون الدولي، لإدارة تخفيف الكوارث الطبيعية وجهود الإغاثة والوقاية من خلال خدمات رصد الأرض والاتصالات وغيرها من الخدمات الفضائية، باستخدام القدرات الموجودة إلى أقصى مدى ممكن وبسد الثغرات في نطاق الشمول العالمي.</p>
<p>٣ - الاستنتاجات:</p>
<p>(أ) تُستخدم النظم الفضائية بالفعل كأدوات مفيدة للسلطات في البلدان التي تتعرض لخطر الكوارث أو تتأثر بها. وستزيد أهمية النظم الفضائية مع دخول أجيال جديدة من السواتل حيز العمل. بيد أن الاستخدام الفعلي للنظم الفضائية في الوقت الحاضر قليل الانتشار، ويعزى هذا أساسا إلى تكلفة المعلومات المستقاة من الفضاء، وخصوصا في مرحلة اتقاء الكوارث، وإلى وجود تصوّر بأن هئية النظم الفضائية للتشغيل أثناء الأزمات هي عملية معقدة ومطوّلة؛</p>

<p>(ب) تتباين احتياجات المستعملين إلى حد بعيد، تبعاً لنوع الكارثة. وقد لا يفي نظام واحد بجميع الاحتياجات. كما أن الاحتياجات الحقيقية للمستعملين ليست هي تلك التي تعرب عنها أوساط المعنيين بالفضاء؛ ولكنها تلك التي تعرب عنها السلطات المحلية المعنية بمنع الكوارث وسلطات الحماية المدنية، التي لا تستخدم بالضرورة نفس اللغة التي يستخدمها مشغلو التكنولوجيات الفضائية، واحتياجاتهم لا تكون بالضرورة مفهومة لدى مشغلي التكنولوجيات الفضائية؛</p>
<p>(ج) ثمة تنوع في الأحوال المحلية والوطنية فيما يتعلق بالقدرة على الاستخدام الأمثل للبيانات والاتصالات الفضائية القيمة في مختلف الأحوال الكارثية. وينبغي إدراك أن مسؤولية حماية المدنيين وتدبير الكوارث تقع على عاتق الدول ذات السيادة. ولن يكون بوسع نظام دولي شامل ومتكامل في حد ذاته أن يتدبر الكوارث؛ بل يقدم خدمات فحسب إلى السلطات الوطنية.</p>
<p>٤- توصيات بشأن تدابير أخرى:</p>
<p>(أ) ينبغي لمشغلي التكنولوجيات الفضائية أن ينشؤا آلية لتنظيم رد سريع منسق على الكوارث من جانب النظم الفضائية؛</p>
<p>(ب) ينبغي للمجتمع الدولي أن ينشئ آلية دولية للاستفادة من الخبرة الفنية المتعلقة بالفضاء والكوارث وتعميم تلك الخبرة، بما في ذلك الدروس المستفادة ونتائج البحوث؛</p>
<p>(ج) ينبغي تنظيم برامج تدريب دولية للخبراء والموظفين الميدانيين المعنيين بحماية المدنيين؛</p>
<p>(د) ينبغي إنشاء هيئة دولية تعنى بالفضاء والكوارث الطبيعية.</p>
<p>٥- أعمال التنفيذ التي بدأت بالفعل:</p> <p>يمكن اعتبار ميثاق التعاون على تحقيق الاستخدام المنسق للمرافق الفضائية في حال وقوع كوارث طبيعية أو تكنولوجية (المعروف أيضاً بالميثاق الدولي بشأن الفضاء والكوارث الكبرى)، الذي استُهل عقب اليونسيس الثالث، والذي يعمل حالياً بصفة كاملة، بوجود شركاء كبار مثل المؤسسة الهندية لأبحاث الفضاء، ووكالة الفضاء الأوروبية، والإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي بالولايات المتحدة، والمركز الوطني الفرنسي للدراسات الفضائية، ووكالة الفضاء الكندية، خطوة أولى في تنفيذ التوصيات.</p>
<p>٦- بيان معوقات التنفيذ:</p> <p>(لم تذكر أي معوقات)</p>

٧- المنافع التي تتأتى من التنفيذ:
(أ) تيسير وصول جميع البلدان إلى المعلومات المستمدة من الفضاء في جميع مراحل الكوارث؛
(ب) انشاء هيئة دولية تعنى بالفضاء والكوارث الطبيعية؛
(ج) خفض الحسائر التي يتكبدها كل بلد بسبب الكوارث الطبيعية خفضا كبيرا، على المدى الطويل: باعتماد سياسات محسنة في مرحلة اتقاء الكوارث لتخطيط المدن واستخدام الأراضي، بناء على تنبؤ أكثر دقة وموثوقية بالمخاطر؛ وتوفير إنذار مبكر أكثر دقة وموثوقية، كما في حالات الفيضان، وتقديم دعم فوري وناجع لعمليات الإغاثة.
٨- التقدم الذي أحرزه فريق العمل:
أجرى فريق العمل استقصاءات وسط الدول الأعضاء بشأن احتياجات المستعملين والقدرات الوطنية في مجال استخدام النظم الفضائية في تدبّر الكوارث. وبناء على نتائج الاستقصاءات والمساهمات التي قدمها أعضاؤه، أعد فريق العمل تقارير عن تلك المواضيع.
وأنشأ فريق العمل ستة أفرقة عاملة تُعنى بأنواع الكوارث المختلفة (مثل الزلازل، والفيضانات، وحرائق الأحرار، وحالات الجفاف، ومخاطر الجليد، والبقع النفطية، والكوارث التكنولوجية)، وأربع فرق عمل تعنى بالمسائل المتداخلة، (أي الجوانب التقنية والعملية والتنظيمية والمتعلقة ببناء القدرات والجوانب التمويلية لتدبّر الكوارث). ومن خلال تلك الهيئات الفرعية، يجري فريق العمل في الوقت الحاضر تحليلا للثغرات، من أجل دراسة العراقيل والعقبات التي تعوق استخدام الخدمات والنظم الفضائية في تدبّر الكوارث ومن أجل استبانة الحلول الممكنة.

(أ) لغرض تلقي المعلومات فقط.

المساهمة المقدمة من فريق العمل المعني بالنظم الساتلية الملاحة العالمية

رقم فريق العمل:	١٠	الرئيسان: ك. هودجكنز (الولايات المتحدة الأمريكية) و م. تشابورالي (إيطاليا)
		الأمانة: الهند، ماليزيا (لاعداد التقرير)، الاتحاد الدولي للاتصالات (لادارة ساحة الحوار على الويب)
١ -	العضوية:	(أ) البلدان: الاتحاد الروسي، أستراليا، ألمانيا، إيران (جمهورية - الاسلامية)، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، بولندا، بيلاروس، تركيا، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، شيلي، الصين، العراق، فرنسا، الفلبين، كندا، كولومبيا، لبنان، ماليزيا، المغرب، المملكة العربية السعودية، منغوليا، النمسا، الهند، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان؛
(ب)	المؤسسات:	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، الاتحاد الدولي للاتصالات، وكالة الفضاء الأوروبية، المفوضية الأوروبية، المنظمة الأوروبية لسلامة الملاحة الجوية (اليوروكترول)، لجنة الربط بين الخدمات المدنية الخاصة بالنظام الدولي لتحديد المواقع، والرابطة الأوروبية للسنة الدولية للفضاء، المعهد الأمريكي للملاحة الجوية والفضائية، الرابطة الدولية لمعاهد الملاحة المكتب الدولي للأوزان والمقاييس، الاتحاد الدولي للمساحين، والخدمة الدولية للنظام العالمي لتحديد المواقع.
٢ -	بيان وجيز للمهمة:	(أ) استقصاء الجهود المبذولة حاليا للتوصل إلى نظام راديو ساتلي متعدد الأنساق لأغراض الملاحة وتحديد المواقع؛
(ب)	الاطلاع على نماذج التعاون الدولي الحالية وتحديد ما يمكن استخدامه منها في تطوير النظم العالمية لسواتل الملاحة (GNSS) وخدماتها؛	
(ج)	اقتراح توصيات محددة على هيئات الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها وسائر المنظمات الدولية بشأن تدابير لتعزيز مصالح مستعملي تلك النظم وزيادة الوعي وتحسين النوعية وتيسير استعمال خدمات النظم، خصوصا في البلدان النامية.	

<p>٣- الاستنتاجات:</p>
<p>(أ) من المسلم به عموماً أن النظم العالمية لسواتل الملاحة والنظم المعززة لها هي أداة مفيدة في مجموعة واسعة من التطبيقات المدنية والتجارية. ويعمل مورّدو النظم على زيادة وعي مقرري السياسات بمنافع هذه التكنولوجيا، ولكن هذه المهمة تتطلب موارد تفوق ما لدى أي مشغّل منفرد. ويمكن بسهولة أن تُنشأ لهذا الغرض آلية تنسيق تضم مشغلي الشبكة والنظم المعززة لها، وكذلك المنظمات الدولية المعنية؛</p>
<p>(ب) يبدو أن عامة الناس والخبراء الحكوميين وغير الحكوميين يفهمون الجدوى الأساسية لما توفره النظم العالمية لسواتل الملاحة من خدمات في مجالات الملاحة وتحديد المواقع والتوقيت. ومع أن مشغلي النظم الحاليين والمقبلين يعملون في جو تنافسي فمن المتوقع تماماً أن يزداد تعاونهم من أجل تقديم خدمة أفضل لأوساط المستعملين. ولا بد لأي جهود وصوله من أن تتجاوز مجرد نشر الوعي بين عامة الناس والخبراء إلى تقديم المساعدة في ادماج النظم في البنى التحتية (الحكومية والتجارية والعلمية) للبلدان، خصوصاً في العالم النامي. وهذا يتطلب عقد حلقات عمل اقليمية منتظمة (شبيهة بتلك التي نظمتها مؤخرا مكتب شؤون الفضاء الخارجي، التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة)، ووضع "خرائط طرق"، وكذلك اعداد تقارير تقنية لبدء تقديم خدمات النظم في البلدان النامية؛</p>
<p>(ج) يعتبر أمن وسلامة اشارات النظم العالمية لسواتل الملاحة من الأولويات العليا لدى أوساط المستعملين على النطاق العالمي، بصرف النظر عن التطبيق. وثمة حاجة ملحة لتقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية والاقليمية المعنية، خصوصاً في البلدان النامية، لانشاء آليات لاستبانة وازالة مصادر التداخل الذي يمكن أن ينتقص من نوعية الاشارات الصادرة عن الشبكة وملحقاتها.</p>
<p>٤- توصيات بشأن تدابير أخرى:</p>
<p>(أ) ينبغي لمورّدي النظم العالمية لسواتل الملاحة والنظم المعززة لها أن ينشؤوا مجلساً لتنسيق تلك النظم تضم المنظمات الدولية ذات الصلة بغرض: '١' بلوغ المستوى الأمثل من التوافق ومن قابلية التشغيل المتبادل؛ '٢' استبانة آليات لتنفيذ التدابير الرامية إلى صون موثوقية الاشارات وسلامتها على الصعيد الوطني والاقليمي والعالمي؛ '٣' تنسيق أنشطة التحديث من أجل تلبية احتياجات المستعملين؛ '٤' وضع "خرائط طرق" واعداد تقارير تقنية لبدء تقديم خدمات تلك النظم؛ '٥' تنظيم حلقات عمل اقليمية؛ '٦' توفير فرص للتدريب على استعمال تلك النظم، خصوصاً في البلدان النامية. ويلزم أن يكون هناك مجلس لتنسيق تلك النظم. وثمة امكانية محتملة هي استخدام النموذج الذي تتبعه اللجنة المعنية بسواتل رصد الأرض، حيث يتناوب الأعضاء على تحمّل مسؤوليات الأمانة على أساس سنوي. ويجب على مجلس تنسيق تلك النظم أن يكمل أنشطة منظمة الطيران المدني الدولي الخاصة بترويج تطبيقات تلك النظم في مجال الطيران المدني؛</p>

(ب) '١' ينبغي لمكتب شؤون الفضاء الخارجي، من خلال برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية، أن يواصل عقد حلقات عمل اقليمية لترويج استعمال تلك النظم والنظم المعززة لها في البلدان النامية؛ '٢' ينبغي للمراكز الاقليمية لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء، المنتسبة إلى الأمم المتحدة، أن تنظر في ادراج برامج متعلقة بتلك النظم في أنشطتها التدريسية؛ '٣' ينبغي للمكتب، بالتعاون مع موردي تلك النظم والنظم المعززة لها، أو مع المجلس المقترح لتنسيق تلك النظم، أن يحتفظ بموقع على الويب يُطوّر بحيث يضم معلومات عن أوصاف النظم، وعن التطورات الأخيرة في التطبيقات، وعن فرص التدريب، ومصادر المساعدة على ادماج الشبكة في البنى التحتية الوطنية وعلى صون موثوقية الاشارات وسلامتها على الصعيدين الوطني والاقليمي. ويمكن لمجلس تنسيق تلك النظم أن يصوغ فكرة وهيكل موقعه على الويب، وأن يحدد طرائق عمل لجمع المعلومات وتحديثها بانتظام. ومتى تم فعل ذلك، يمكن أن يصبح ذلك الموقع جزءا من موقع مكتب شؤون الفضاء الخارجي على الويب، يتولى المكتب صونه بالتعاون مع مجلس التنسيق المذكور.

٥- أعمال التنفيذ التي بدأت بالفعل:

بدأ تنفيذ التوصية ٤ (ب) '١' الواردة أعلاه بسلسلة من أربع حلقات عمل اقليمية (في زامبيا وشيلي وماليزيا والنمسا) واجتماع خبراء دولي واحد بشأن استخدام النظم العالمية لسواتل الملاحه في التنمية المستدامة، عقدت جميعا في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، واشتركت في رعايتها الأمم المتحدة والولايات المتحدة ووكالة الفضاء الأوروبية. ويجري التخطيط لعقد اجتماع اضافي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الصادرة عن اجتماع الخبراء الدولي المشترك بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة وسواتل الملاحه، الذي عقد في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

٦- بيان معوقات التنفيذ:

فيما يتعلق بالتوصيات التي تتطلب اجراءات من جانب مكتب شؤون الفضاء الخارجي، ثمة معوق رئيسي هو محدودية الموارد، بما فيها الموارد الموظفية، للاضطلاع بأعمال اضافية، خصوصا ضمن اطار برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية. ويصح الشيء ذاته على التوصيات التي تتطلب موارد اضافية من جانب مقدمي خدمات النظم. وفي حين أن تطبيقات النظم العالمية لسواتل الملاحه تحظى بتنسيق جيد من خلال الإيكاو، سوف يواجه مجلس تنسيق تلك النظم مهمة شاقة في ترويج تطبيقاتها في ميادين أخرى غير الطيران المدني. وهذا يعزى في المقام الأول إلى أن بعض التطبيقات غير المتعلقة بالطيران المدني، لتوفير خدمات في مجالي الملاحه والتحديد الدقيق للمواقع، يتوقف على ما هو متاح في البلد من مرافق الاتصالات وغيرها من البنى التحتية. ولا توجد حتى الآن هيئة دولية للاشراف على مواصفات المعدات والخدمات وتنسيقها.

٧- المنافع التي تتأني من التنفيذ:

تتضمن المنافع المتأنية من تنفيذ التوصية الواردة في الباب ٤ (أ) أعلاه زيادة وعي مقرري السياسات بفوائد النظم العالمية لسوائل الملاحه وما يترتب على ذلك من ازدياد في الدعم السياسي مما يؤدي إلى قيام الحكومة بتمويل ادماج تلك النظم ضمن البنية التحتية للبلد. أما المنافع المتأنية من تنفيذ التوصيات الواردة في الباب ٤ (ب) أعلاه فتتضمن زيادة فرص التدريب الخاصة بتلك النظم لصالح البلدان النامية، وتحسين امكانية وصول البلدان النامية إلى المعلومات المتعلقة بتلك النظم والنظم المعززة لها وكذلك تطبيقاتها والخدمات المتاحة في هذا المجال، وتعزيز الخدمات الاستشارية التقنية المقدمة إلى البلدان النامية من أجل استعمال تلك النظم في أنشطتها الانمائية.

٨- التقدم الذي أحرزه فريق العمل:

عقد فريق العمل ستة اجتماعات، وقام بما يلي: (أ) تجميع معلومات شاملة عن النظم العالمية لسوائل الملاحه والنظم المعززة لها، بما في ذلك السياسات وأوصاف النظم وما يتصل بذلك من أنشطة مضطلع بها من خلال التعاون الدولي؛ (ب) اجراء استقصاء عالمي بشأن فرص التدريب على تلك النظم؛ (ج) تحديد تطبيقات النظم التي تخص كلا من المناطق.

المساهمة المقدمة من فريق العمل المعني بالتنمية المستدامة

رقم فريق العمل:	١١	الرئيس: أ.أ. أبيودون (نيجيريا)
		الأمانة: مكتب رئاسة الجمهورية، أبوجا، نيجيريا
١ -	العضوية:	
(أ)	البلدان: الاتحاد الروسي، أذربيجان، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، البرتغال، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تركيا، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، شيلي، الصين، العراق، الفلبين، لبنان، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موناكو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية؛	
(ب)	المؤسسات: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ^(١) الجمعية الدولية للمسح التصويري والاستشعار عن بعد، الرابطة الأوروبية للسنة الدولية للفضاء، الجمعية الوطنية لشؤون الفضاء، المجلس الاستشاري لجليل الفضاء، مرصد مانيلا، الجمعية الفلكية الفلبينية.	
٢ -	بيان وجيز للمهمة:	
(أ)	دراسة السمات التي تميز تكنولوجيا الفضاء كمكون لا غنى عنه في أي جدول أعمال مجد للتنمية المستدامة، مع التركيز بصفة خاصة على الكيفية التي يمكن بها لتكنولوجيا الفضاء أن تعزز فهم الانسان وادارته للمنظومات الأساسية الداعمة للحياة - الهواء والأرض والماء - بما في ذلك تقييم وادارة الزراعة والأمن الغذائي والأمان والتوعية البيئية والنقل والرعاية الصحية وتخفيف حدة الكوارث؛	
(ب)	تقرير الخطوات الحاسمة الأهمية التي ينبغي لكل بلد أن يتخذها من أجل اكتساب القدرة الفضائية اللازمة لدعم أهدافه في ميدان التنمية المستدامة.	
٣ -	الاستنتاجات:	
(أ)	يمثل جمع وتحليل المعلومات المكتسبة عن طريق الفضاء، بما في ذلك استعمال المعلومات الجغرافية، نقطة انطلاق على الطريق صوب التنمية المستدامة. والسبب الجذري لعجز كثير من المجتمعات عن القيام بجهود انمائية مستدامة يكمن في تدني نوعية عمليات جمع المعلومات وتنظيمها وادارتها؛	

(ب) أدت تكنولوجيا الفضاء إلى إبراز ترابط العالم فيما يتعلق بمسائل التنمية المستدامة ابرازا أوضح. ويتجلى هذا في المبادئ المتصلة باستشعار الأرض عن بعد من الفضاء الخارجي (مرفق قرار الجمعية العامة ٤١/٦٥)، والانفجار البركاني في جبل بيناتوبو عام ١٩٩١، وبدء نفاذ ميثاق التعاون على تحقيق الاستخدام المنسق للمرافق الفضائية في حال وقوع كوارث طبيعية أو تكنولوجية (المعروف أيضا بالميثاق الدولي بشأن الفضاء والكوارث الكبرى) في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠؛

(ج) ثمة تزايد في استثمارات ومشاركة الدول الأعضاء، وخصوصا البلدان النامية، في الأنشطة الفضائية، نتيجة لادراكها دور تكنولوجيا الفضاء كأداة مفيدة في التنمية المستدامة.

٤- توصيات بشأن تدابير أخرى:

(أ) ينبغي لكل بلد أن تسارع بصوغ السياسة اللازمة، بما يتناسب مع قدرتها، لبرامج التنمية المستدامة ذات الصلة بالفضاء، وأن يقوم دوريا بتوعية متخذي القرارات فيه بفائدة علوم الفضاء واسهامها في تطور البشر، من خلال تنظيم مؤتمرات وطنية واقليمية مناسبة. كما ينبغي لكل بلد أن يعجل بتطوير كوادره المحلية من خلال المشاركة في مراكز التميز الاقليمية في ميدان علوم وتكنولوجيا الفضاء، وأن ينشئ شبكات تربط بين المؤسسات الوطنية والاقليمية من أجل تيسير فرص البحوث التعاونية وتعزيزها؛

(ب) توفيراً للتنسيق الفعّال في ميدان الأنشطة البيئية، ينبغي للمؤسسات الدولية، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، أن توفر للدول الأعضاء قيادة فكرية تقوم على أساس علمي وتقني متين. وبغية توفير أساس موثوق لاتخاذ القرار، ينبغي للاتفاقيات الموجودة المتعلقة بالتنمية المستدامة أن تقيم صلات أقوى بسائر المؤسسات القائمة على أساس علمي على نطاق العالم، مثل الجمعية الدولية للمسح التصويري والاستشعار عن بعد ولجنة أبحاث الفضاء (الكوسبار) والاتحاد الدولي للملاحة الفضائية (الإياف)، كما ينبغي توسيع هيئاتها الاستشارية العلمية لتضم خبراء في ميادين علوم وتكنولوجيا الفضاء؛

(ج) على صعيد القيادة السياسية، ينبغي للبلدان الافريقية وبلدان غربي آسيا أن تعجل بتنظيم برامج على الصعيد الاقليمي تشابه أنشطة مؤتمر البلدان الأمريكية بشأن الفضاء والمؤتمر الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ بشأن استخدام التطبيقات الفضائية في التنمية المستدامة. وينبغي للجمعية العامة أن تجد سبيلا إلى اجراء تقييم منتظم لامثال الدول الأعضاء لغايات التنمية المستدامة المتفق عليها عالميا.

٥- أعمال التنفيذ التي بدأت بالفعل:

(أ) انشاء مراكز اقليمية لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء ترعاها الأمم المتحدة؛

(ب) التنظيم الجاري لأنشطة التنمية المستدامة من جانب مكتب شؤون الفضاء الخارجي، التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، ووكالة الفضاء الأوروبية (الإيسا) واللجنة المعنية بسواتل رصد الأرض (سيوس) والإياف، بالتعاون مع الدول الأعضاء؛
(ج) بدء نفاذ الميثاق الدولي بشأن الفضاء والكوارث الكبرى في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.
٦- بيان معوقات التنفيذ:
(أ) أن الأنشطة الفضائية، خصوصا تلك التي تدعم برامج التنمية المستدامة، لا تعتبر أولوية وطنية؛
(ب) عدم توفير الدعم السياسي الضروري على الصعيد الوطني، وعدم تقديم الالتزامات الوطنية المالية وغير المالية اللازمة لبرامج التنمية المستدامة التي تقوم على تكنولوجيات الفضاء.
٧- المنافع التي تتأتى من التنفيذ:
(أ) توافر كوادر ماهرة يمكنها أن تسهم في توليد واستخدام المعارف العلمية والتقنية وفي اجراء التعديلات اللازمة في الترتيبات المؤسسية القائمة؛
(ب) ابرام اتفاقات اقليمية ودولية تركز على مجالات التعاون في الأنشطة الفضائية التي يمكن أن تدعم جهود التنمية المستدامة، بما فيها اقامة الشبكات المناسبة؛
(ج) توافر أفرقة استشارية معنية بالفضاء يمكنها أن تدعم مختلف الاتفاقيات الدولية القائمة ذات الصلة بالتنمية المستدامة؛
(د) ابرام اتفاقات بين كل بلد وهيئات التمويل، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تركز على توفير الدعم للجوانب التي تولي اهتماما خاصا للتنمية المستدامة من جدول الأعمال التنموي للبلد.
٨- التقدم الذي أحرزه فريق العمل:
(أ) من خلال اعداد تقرير فريق العمل والمشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية، أسهم أعضاء الفريق في الحملات العالمية الجارية للتوعية بدور علوم وتكنولوجيا الفضاء في التنمية المستدامة؛
(ب) يتعاون فريق العمل مع منظمات دولية، مثل مكتب شؤون الفضاء الخارجي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وسيوس والإيسا، في أنشطتها المتعلقة بالتنمية المستدامة لمنفعة الدول الأعضاء؛
(ج) يقوم فريق العمل بتوعية الدول الأعضاء بالحاجة إلى تضييق الهوة الرقمية داخل التجمعات الإقليمية وفيما بينها، وكذلك بدور وأهمية الميثاق الدولي بشأن الفضاء والكوارث الكبرى.

(أ) سيجري الاتصال بها عن طريق مكتب شؤون الفضاء الخارجي، التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة.

المرفق الثامن

المساهمة المقدمة من فريق العمل المعني بالأجسام القريبة من الأرض

رقم فريق العمل: ١٤	الرئيس: ر. تريمين - سميث (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
	الأمانة: المملكة المتحدة، بمساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية ولجنة أبحاث الفضاء والاتحاد الفلكي الدولي ومؤسسة "سبيسغارد فاونديشن"
١ - العضوية:	
(أ)	البلدان: الاتحاد الروسي، أستراليا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، البرازيل، بولندا، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، الصين، العراق، فنلندا، كازاخستان، لبنان، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان؛
(ب)	المؤسسات: وكالة الفضاء الأوروبية، لجنة أبحاث الفضاء، الاتحاد الفلكي الدولي، الجمعية الوطنية للفضاء (بالولايات المتحدة)، المجلس الاستشاري لجيل الفضاء، مؤسسة "سبيسغارد فاونديشن"، اللجنة الأوروبية لعلوم الفضاء - المؤسسة الأوروبية للعلوم.
٢ - بيان وجيز للمهمة:	
(أ)	استعراض محتوى وهيكل وتنظيم الجهود الجارية في ميدان الأجسام القريبة من الأرض؛
(ب)	استبانة أي ثغرات في العمل الجاري يتطلب سدّها مزيداً من التنسيق أو يمكن لبلدان أو منظمات أخرى أن تسهم في سدّها؛
(ج)	اقترح خطوات لتحسين التنسيق الدولي بالتعاون مع الهيئات المتخصصة.
٣ - الاستنتاجات:	
(أ)	يُعتقد أن خطر الأجسام القريبة من الأرض يضاها الأخطار المعروفة بدرجة أكبر، وأن المخاطر عالمية النطاق؛
(ب)	ثمة مجموعة من المجالات العلمية تتطلب دعماً وتنسيقاً من أجل تقييم أفضل للمخاطر؛
(ج)	التعاون المخطط المتكامل يتيح أنجع الردود من حيث التكلفة فيما يتعلق بالجهود العلمية (البحث والدراسة والتخطيط من أجل تخفيف الأضرار) وكذلك فيما يتعلق بتدابير الطوارئ العامة أو التدابير الاحترازية المدنية.

٤ - توصيات بشأن تدابير أخرى:
(أ) تشجيع زيادة التعاون الدولي من أجل معالجة المسائل وتحسين فهم طبيعة الخطر، واعداد مبادئ توجيهية أفضل للمنظمات التي تتولى تدبّر المخاطر بحلول عام ٢٠٠٥؛
(ب) ينبغي للمجلس الدولي للعلوم أن ينظر، وأن يشجع المؤسسات الأعضاء فيه على النظر، في التوصيات الواردة في مختلف التقارير (انظر خطة العمل والوثائق المرجعية الأخرى، مثل تقرير فرقة العمل المعنية بالأخطار المحتملة للأجسام القريبة من الأرض، التي عملت بتكليف من حكومة المملكة المتحدة، ونتائج واستنتاجات حلقة عمل المحفل العالمي للعلوم، التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بشأن الأجسام القريبة من الأرض: المخاطر والسياسات والتدابير)، التي عقدت في فراسكاتي، إيطاليا، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وأن يساعد على تخطيط ما يلزم القيام به من أنشطة متعددة الجوانب؛
(ج) يلزم تنسيق الأنشطة ذات الصلة تنسيقاً أفضل على الصعيدين الوطني والدولي، باستخدام وتعزيز الآليات الموجودة، حيثما أمكن ذلك. ويمكن للجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية أن تنسق نشاطها، ربما بإدراج بند يتعلق بهذا الموضوع في جدول أعمال دورتي اللجنة الفرعية العلمية والتقنية الثانية والأربعين والثالثة والأربعين اللتين ستعقدان في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.
٥ - أعمال التنفيذ التي بدأت بالفعل: يعتزم المجلس الدولي للعلوم النظر في المسائل المنبثقة من حلقة عمل المحفل العالمي للعلوم التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي عقدت في فراسكاتي، إيطاليا. ويجري حالياً تنسيق البعثات الفضائية إلى المدارات القريبة من الأرض تنسيقاً دولياً بصورة متزايدة.
٦ - بيان معوقات التنفيذ: ثمة تداخل وتنافس في أنشطة البحث والاكتشاف، ولا توجد في كثير من الحالات متابعة تلقائية لعمليات الرصد. ويتطلب إيجاد حل شامل مشاركة الحكومة والأوساط العلمية. وينبغي للتخصصات العلمية المختلفة أن تتعاون معا بدرجة أكبر وأن تدرس احتياجات موظفي الطوارئ المدنيين.
٧ - المنافع التي تتأتى من التنفيذ: زيادة التنسيق والتعاون، مما يؤدي إلى تحسين قدرة وكفاءة عمليات البحث.
٨ - التقدم الذي أحرزه فريق العمل: أحرز تقدم في تطوير فهم فريق العمل واللجنة الفرعية العلمية والتقنية للمسائل المتعلقة بالأجسام القريبة من الأرض.

المرفق التاسع

المساهمة المقدمة من فريق العمل المعني ببناء القدرات

رقم فريق العمل:	١٧	الرئيس: ت. اوكاموتو (اليابان)
		الأمانة: (تحدد فيما بعد)
١ -	العضوية:	
(أ)	البلدان: أذربيجان، الأرجنتين، اكوادور، ايران (جمهورية - الاسلامية)، باكستان، البرازيل، البرتغال، بوليفيا، بيرو، الجمهورية العربية السورية، فرنسا، الفلبين، كازاخستان، كندا، كولومبيا، لبنان، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، نيجيريا، الهند، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان؛	
(ب)	المؤسسات: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وكالة الفضاء الأوروبية، لجنة أبحاث الفضاء، الاتحاد الفلكي الدولي، المجلس الاستشاري لجيل الفضاء، مرصد مانيلا.	
٢ -	بيان وجيز للمهمة: الهدف العام لفريق العمل ووجهة تركيزه:	
	تعزيز أنشطة بناء القدرات من خلال: (أ) تقاسم المعلومات عن التسهيلات الموجودة، مثل برامج الزمالات التدريسية؛ (ب) تعزيز الفرص التعليمية والتدريبية على كل المستويات، من الأطفال إلى الخبراء والمدرّسين، خصوصا في البلدان النامية.	
٣ -	الاستنتاجات:	
(أ)	من أجل تعزيز بناء القدرات اجمالا، يلزم تضييق الهوة القائمة بين البلدان المرتادة للفضاء والبلدان النامية. وينبغي أن ينصب الاهتمام على تعزيز فرص التعليم والتدريب في البلدان النامية من خلال تحسين سبل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بـها، مثل المعلومات عن الممارسات الفضلى للبلدان المرتادة للفضاء. وينبغي في هذا الصدد ترويج الاستغلال الأنجع لفرص التدريب المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة، كالفرص التي توفرها المراكز الاقليمية لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء المنتسبة إلى الأمم المتحدة، وانشاء شبكة اقليمية لتبادل المعلومات؛	
(ب)	ينبغي ترويج فرص التعليم والتدريب على جميع المستويات، من الأطفال إلى زملاء ما بعد مرحلة الدكتوراه والمدرّسين والخبراء. ولهذا الغرض، ينبغي تعميم وتقاسم المعلومات التعليمية والتدريبية الخاصة بجميع المراحل، مع مراعاة الاهتمام المنصب في البلدان النامية على بناء القدرات في المرحلة الجامعية بسبب أهمية البناء الفعّال للقدرات، خصوصا في مجال التطبيقات الفضائية لصالح تلك البلدان؛	

<p>(ج) لا يمكن تحقيق بناء القدرات في فترة زمنية قصيرة. ومن المهم وضع استراتيجيات طويلة الأمد وأخرى قصيرة الأمد لضمان التعزيز المطرد لبناء القدرات.</p>
<p>٤- توصيات بشأن تدابير أخرى:</p> <p>تناقش هذه التوصيات بين الدول الأعضاء في الاجتماع التنسيق السابع الذي سيعقده فريق العمل في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.</p>
<p>٥- أعمال التنفيذ التي بدأت بالفعل:</p> <p>(أ) يجري الاضطلاع بأنواع مختلفة من أنشطة بناء القدرات، مثل برنامج التعلم والرصد العالميين لمنفعة البيئة (GLOBE) وبرنامج Eduspace التابع لوكالة الفضاء الأوروبية، ومشروع اليونسكو المتعلق بتدريس علوم الفضاء، وأنشطة المجلس الاستشاري لجيل الفضاء، والفريق العامل المخصص لشؤون التعليم والتدريب، التابع للجنة المعنية بسواتل رصد الأرض، وبرنامج معهد التكنولوجيا الآسيوي المتعلق بتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها وبحوثها؛</p>
<p>(ب) نظّم فريق العمل ملتقى بناء القدرات، الذي عقد في هيوستون، تكساس، الولايات المتحدة، يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (حضره ٥٢ مشاركاً من ١٧ بلداً ومؤسسة). ويمكن الاطلاع على نتائج الملتقى في موقع مكتب شؤون الفضاء الخارجي، التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، على الويب (http://www.oosa.unvienna.org/unisp-3/followup/action_team_17/houston2002/index.html) كما يمكن الحصول على معلومات عن أنشطة فريق العمل من موقع فريق العمل على الويب (http://www.bonnooffice2002.org/UN).</p>
<p>٦- بيان معوقات التنفيذ:</p>
<p>(أ) ثمة هوة واسعة في مجال بناء القدرات بين البلدان المرتادة للفضاء والبلدان النامية؛</p>
<p>(ب) تمثل مشكلة اللغة أحد المعوقات التي يجب أن تؤخذ في الحسبان، خصوصاً في تدريس علوم الفضاء للطلبة الصغار جداً، لأن معظم المعلومات متاح باللغة الانكليزية فقط؛</p>
<p>(ج) الهوة الرقمية بين البلدان المرتادة للفضاء والبلدان النامية هي أيضاً عائق أمام نشر المعلومات التعليمية أو التدريبية.</p>
<p>٧- المنافع التي تتأني من التنفيذ:</p> <p>تنسيق أنشطة بناء القدرات، خصوصاً في البلدان النامية، وتعزيز بناء القدرات على كل المستويات وفي كل المناطق، مما يساهم في تعزيز الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي.</p>

٨- التقدم الذي أحرزه فريق العمل:

سبق لفريق العمل أن عقد ستة اجتماعات تنسيقية. واستنادا إلى المساهمات المقدمة ردا على الاستبيان الذي عممه فريق العمل وغيرها من المساهمات التي قدمتها البلدان والمنظمات الأعضاء وغيرها من البلدان المتعاونة المهمة، بما فيها الصين وكوبا. ويقوم فريق العمل حاليا باعداد تقريره الختامي الذي سيتضمن صورة مجملة لأنشطة بناء القدرات ومعلومات ذات صلة بذلك.

المساهمة المقدمة من فريق العمل المعني بزيادة الوعي

رقم فريق العمل:	١٨	الرئيسان: ل. سبيري (الولايات المتحدة الأمريكية)، ي. فيمر (النمسا)
		الأمانة: (تحدد فيما بعد)
١ -	العضوية:	
(أ)	البلدان: أستراليا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بوليفيا، بيرو، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، العراق، فرنسا، الفلبين، كازاخستان، لبنان، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، النمسا، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية؛	
(ب)	المؤسسات: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ^١ وكالة الفضاء الأوروبية، لجنة أبحاث الفضاء، رابطة القانون الدولي، الجمعية الدولية للمسح التصويري والاستشعار عن بعد، جامعة الفضاء الدولية، الرابطة الأوروبية للسنة الدولية للفضاء، الجمعية الوطنية للفضاء (الولايات المتحدة)، المجلس الاستشاري لجليل الفضاء، الرابطة الدولية لأسبوع الفضاء، وكالة الفضاء النمساوية، مرصد مانيلا، الجمعية الفلكية الفلبينية.	
٢ -	بيان وجيز للمهمة:	
(أ)	تقييم الجهود الجارية لزيادة وعي متخذي القرارات وعامة الناس بفائدة الأنشطة الفضائية وبالذور الذي يمكن أن تؤديه؛	
(ب)	اعداد قائمة بأمثلة توضيحية للأنشطة الوَصولة الناجحة؛	
(ج)	استبانة الأنشطة الوَصولة الممكنة والفئات المستهدفة المحتملة، خصوصا فيما يتعلق بعمل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومكتب شؤون الفضاء الخارجي، التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة؛	
(د)	تقديم توصيات بشأن الأنشطة الوَصولة المقبلة والفئات المستهدفة المحتملة.	
٣ -	الاستنتاجات:	
(أ)	يجري تنفيذ التوصية ١٨ الصادرة عن اليونسيس الثالث ("زيادة وعي متخذي القرارات وعامة الناس بأهمية الأنشطة الفضائية") على جميع الأصعدة (الدولي - الحكومي والحكومي وغير الحكومي)، جزئيا ضمن اطار أنشطة مصممة خصيصا لهذا الغرض؛	

(ب) نظرا لتعدّد وضع قائمة كاملة بالأنشطة ذات الصلة على نطاق العالم، يركز فريق العمل على دراسة واختيار أمثلة توضيحية؛
(ج) لا تزال هناك اختلافات كبيرة فيما توليه الجهات الفاعلة المختلفة من اهتمام بزيادة الوعي.
٤ - توصيات بشأن تدابير أخرى:
(أ) أن تجري لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ضمن سياق عملها المتعلق باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ توصيات اليونسيسيس الثالث، تقييما بهذا الشأن في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤؛
(ب) أن تقدم اللجنة والجمعية العامة في عام ٢٠٠٤ ملاحظات وتوصيات بشأن حالة تنفيذ التوصية وأنواع التدابير التي يمكن لجميع الجهات الفاعلة المعنية أن تتخذها مستقبلا؛
(ج) اقتراحات عملية بشأن أنشطة مقبلة تقوم بها اللجنة ومكتب شؤون الفضاء الخارجي ضمن اطار الأمم المتحدة.
٥ - أعمال التنفيذ التي بدأت بالفعل: (انظر "الاستنتاجات" في الباب ٣ (أ) أعلاه).
٦ - بيان معوقات التنفيذ: شساعة الموضوع تجعل اجراء تقييم شامل للمعوقات أمرا بالغ الصعوبة.
٧ - المنافع التي تتأتى من التنفيذ: من شأن ازدياد الوعي أن يفضي إلى فهم أفضل للكيفية التي يمكن بها للأنشطة الفضائية، على وجه الخصوص، أن تسهم بصورة ناجعة التكلفة في التنمية المستدامة وحماية البيئة وأمن الانسان.
٨ - التقدم الذي أحرزه فريق العمل: ان عملية جمع المعلومات من الحكومات والهيئات غير الحكومية بواسطة الانترنت، من خلال استبيانات مصممة خصيصا لهذا الغرض، تجري على قدم وساق؛ وثمة تقرير أولي سيكون جاهزا للعرض على اللجنة في دورتها السادسة والأربعين، عام ٢٠٠٣.

(أ) سيجري الاتصال بما عن طريق مكتب شؤون الفضاء الخارجي، التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة.

المساهمة المقدمة من فريق العمل المعني بمصادر التمويل المبتكرة

رقم فريق العمل:	٣٢	الرئيس: م. لافيتور (فرنسا)
		الأمانة: (لم تحدد بعد)
١ - العضوية:		
(أ)		البلدان: أستراليا، ألمانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، الجزائر، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، فرنسا، الفلبين، كازاخستان، كولومبيا، المغرب، المكسيك، نيجيريا؛
(ب)		المؤسسات: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وكالة الفضاء الأوروبية، الجمعية الوطنية للفضاء (بالولايات المتحدة)، المجلس الاستشاري لجليل الفضاء، مرصد مانيتا، الجمعية الفلكية الفلبينية.
٢ - بيان وجيز للمهمة:		
		منذ سنوات طويلة، يواجه استخدام التطبيقات الفضائية، لا سيما من جانب البلدان النامية، مشاكل شتى، منها نقص العاملين المؤهلين والمعدات، وخصوصا عدم توفر الموارد المالية اللازمة لذلك. وقد تبين أثناء السنوات العشرين الأخيرة اتساع نطاق استخدام تكنولوجيات الفضاء، لا سيما في رصد الأرض. غير أن هذه التكنولوجيات الواعدة لم تدعم التنمية بالقدر الذي كان يفترض فيها أن تفعله.
		وفي هذا الصدد، تقرر في اليونسيس الثالث اجراء دراسة لاعتماد تدابير تستهدف استبانة مصادر تمويل جديدة ومبتكرة على الصعيد الدولي، بما في ذلك القطاع الخاص، دعما لتنفيذ توصيات اليونسيس الثالث في البلدان النامية. وقد اعتمدت خطة عمل فريق العمل لعامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ من جانب اللجنة الفرعية العلمية والتقنية في دورتها التاسعة والثلاثين، عام ٢٠٠٢.
٣ - الاستنتاجات:		
		حدد فريق العمل ثلاثة عناصر لازمة رئيسية لأي مشروع انمائي يتعلق باستخدام التطبيقات الفضائية، هي:
(أ)		التمويل: كثيرا ما يكون عدم توفر التمويل عقبة كبرى أمام بدء استخدام تكنولوجيا الفضاء في البرامج أو المشاريع الانمائية الروتينية. وترتبط هذه العقبة عادة بما يلي: '١' قلة الوعي بالامكانيات والاحتياجات الخاصة بتأمين موارد مالية كافية لدعم البرامج ذات الأولوية؛ '٢' صعوبة اثبات ما تتسم به تقنيات التطبيقات الفضائية من مزايا بالنسبة لمتخذي القرارات والمستعملين المحتملين من حيث مردود التكلفة. ويجب على متخذي القرارات المسؤولين عن هذه البرامج أو المشاريع أن يتكفلوا بتقديم معلومات وافية إلى المصارف الانمائية أو وكالات المعونة؛

(ب) الالتزام السياسي: الدعم الحكومي شيء لا غنى عنه للبرامج أو المشاريع ذات النطاق الوطني وللمشاريع التي يلتمس لها تمويل دولي. وينبغي للمؤسسات التي تشارك في مشروع رائد أو ايضاحي باستخدام تطبيقات فضائية أن تقدم التزاماً أكيداً، نقدياً أو عينياً، بتنفيذ المشروع، لأن هذا يضفي مصداقية على اقتراح المشروع. كما ينبغي للمؤسسات التي حددت في ذلك الاقتراح كجهات مستعملة أن تبدي التزامها الواضح باستخدام التطبيق الفضائي المعني عندما يثبت نجاحته من حيث التكلفة؛

(ج) التعليم والتدريب: ثمة حاجة ماسة إلى تزويد البلدان النامية بمزيد من فرص التعليم والتدريب في جميع مجالات علوم وتكنولوجيا الفضاء. فوجود العاملين المدربين أمر أساسي إذا كان يراد ادماج تكنولوجيا الفضاء في البرامج الروتينية.

٤- توصيات بشأن تدابير أخرى:

(أ) اجراء دراسة متأنية، في تواصل وثيق مع صناعة الفضاء، للكيفية التي يمكن بها لتلك الصناعة أن تسهم في الصندوق الاستثماري الحالي لبرنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية. وينبغي لفريق العمل أن يفعل ذلك من أجل تقديم اقتراحات إلى اللجنة الفرعية العلمية والتقنية في دورتها الحادية والأربعين، عام ٢٠٠٤؛

(ب) ينبغي للأمم المتحدة أن تطلب من الدول الأعضاء، على وجه السرعة، أن تسهم في الصندوق الاستثماري لبرنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية. وسيكون ذلك بمثابة تطبيق دقيق للأحكام المقابلة في قرار اليونسيس الثالث الذي ينص على أنه ينبغي دعوة جميع الدول إلى تقديم دعم مالي أو عيني، في رسالة سنوية من الأمين العام تذكر فيها، ضمن جملة أمور، اقتراحات مشاريع ذات أولوية لتعزيز ودعم أنشطة التعاون التقني، خصوصاً تلك المتعلقة بتنمية الموارد البشرية؛^(١)

(ج) بغية حشد تأييد صناعة الفضاء لمسألة الشراكة، ينبغي للجنة الفرعية العلمية والتقنية أن تعد "ورقة بيضاء" تقدم إلى صناعة الفضاء. وينبغي أن تتضمن تلك الورقة عرضاً لتوصيات اليونسيس الثالث الرئيسية ولاحتياجات السنوات القادمة؛

(د) ان خبراء المصارف الائتمانية أو وكالات المعونة ليسوا دائماً على معرفة بما تنطوي عليه تقنيات التطبيقات الفضائية من امكانيات. وقد يكون من المفيد أن يدرج في برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية تنظيم حلقات عمل قصيرة لهؤلاء الخبراء من أجل عرض ما تتيحه التطبيقات الفضائية من امكانيات لدعم التنمية، باستخدام نتائج المشاريع الرائدة أو التقنيات المستخدمة في برامج التطبيقات.

٥- أعمال التنفيذ التي بدأت بالفعل:

(ستقدم المعلومات عنها لاحقاً)

٦- بيان معوقات التنفيذ:

(أ) صعوبة اقناع المصارف الائتمانية ووكالات المعونة بدعم برامج التنمية التي تستخدم التطبيقات الفضائية؛

(ب) ان وجود أشخاص مدرّبين أمر ضروري، ولكنهم يحتاجون إلى آفاق واعدة. وهذا يتطلب التزاما سياسيا طويل الأمد.

٧- المنافع التي تتأثري من التنفيذ:

زيادة توافر مصادر التمويل من أجل تنفيذ توصيات اليونسيسيس الثالث.

٨- التقدم الذي أحرزه فريق العمل:

من شأن التقرير الذي أعده فريق العمل (A/AC.105/L.246) أن يفضي إلى ازدياد الوعي بالصعاب التي تواجهها البلدان النامية في استخدام التطبيقات الفضائية. كما ان من شأنه أن يساعد متخذي القرارات، بمن فيهم متخذو القرارات في المصارف الائتمانية ووكالات المعونة، على استخدام التطبيقات الفضائية في تنفيذ مشاريع التنمية. وبما أن مشكلة التمويل تتقاطع مع عدد كبير من توصيات اليونسيسيس الثالث، فمن المؤكد أن الاقتراحات الواردة في التقرير ستفيد في تعزيز تنفيذ تلك التوصيات.

(أ) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، فيينا، ١٩-٣٠ تموز/ يولييه ١٩٩٩ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.00.J.3)، الفصل الأول، القرار ١، الباب "أولا"، الفقرة ١ (و).